

العقائد الدينية

شرح

متن السنوسية

تأليف

الأستاذ الكامل الشيخ محمد الهاشمي

أحد علماء الأزهر الشريف

حسب ما قرر لطلاب المعاهد الدينية الاسلامية

الطبعة الثالثة

حقوق الطبع محفوظة

مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين ؛ والصلاة والسلام على
سيد المرسلين ؛ وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم إلى
يوم الدين .

وبعد : فهذا كتاب أُنْتُ فيهِ متن السنوسية
راجياً قبوله عند الله وعند إخواني أهل العلم عسى أن
أبلغ بذلك الآمال إنه سميع مجيب

المخلص

محمد الهاشمي

المبادئ

التوحيد معناه فى اللغة : العلم بأن الشئ واحد ، وفى الاصطلاح : علم يبحث فيه عن إثبات العقائد الدينية بالأدلة اليقينية .

[وموضوعه] المعلومات التى يحمل عليها ما يصير به عقيدة دينية أو مبدأ لذلك ، كقولنا : الله تعالى قديم ، والجسم مركب من الجواهر الفردة .
[وثمرته] الفوز بالسعادة الأبدية ، اذ به يصير الإيمان بالأحكام الشرعية ثابتاً محكماً .

[ونسبته] إلى غيره من العالوم أنه أفضلها بلا خلاف لكونه متعلقاً بذات الله تعالى وذات رسوله عليهم السلام .

[وواضعه] أبو الحسن الأشعرى ومن تبعه ، وأبو منصور الماترىدى ومن تبعه .

[واسمه] علم التوحيد ، وعلم الكلام ، والفقہ الأكبر ، وعلم أصول الدين .
[واستمداده] من الأدلة العقلية والعقلية .

[وحكم الشارع فيه] أن معرفته فرض عين على كل مكلف ولو بأدلة إجمالية ، كأن يعرف وجوده تعالى بكونه خالقاً للعالم ، وأما الأدلة التفصيلية التى يقدر بها على دفع الشبه ففرض كفاية ، إذا قام بها بعض الأمة سقط الطلب عن الباقين .

[ومسائله] قضاياها الباحثة عن ثلاثة أشياء : إلهيات وهى ما تتعلق بالإله واجب وجائز ومستحيل . ونبوات وهى ما تتعلق بالأنبياء مما يجب لهم ، وما يستحيل ، وما يجوز . وسمعيات وهى ما دل عليها النقل فقط ولا مدخل للعقل فيها كالخسر والنشر والجنة إلى آخره .

قال للصنف وهو أبو عبد الله محمد بن محمد بن يوسف السنوسى الحسى ،
رحمة الله تعالى عليه :

[الْحَمْدُ لِلَّهِ وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ]

اعلم أن (الحمد) عند اللغويين هو الثناء بالكلام على الجليل الاختياري من الأوصاف والأفعال ، وأما في العرف فهو فعل ينبيء عن تعظيم النعم بسبب كونه منعماً ، وللحمد أركان وأقسام ، فأركانه خمسة : حامد ، ومحمود ، ومحمود عليه ، ومحمود به ، وصيغة مثلاً : أنت حمدت محمداً لكونه أكرمك ، فقلت : محمد عالم ، فأنت حامد ، ومحمد محمود ، والإكرام محمود عليه ، وثبوت العلم لمحمد محمود به . وقولك : محمد عالم صيغة . وأما أقسامه فأربعة : حمدان قديمان ، وهما حمد الله نفسه ، كقوله تعالى : الحمد لله رب العالمين - وحمده بعض عباده ، كقوله تعالى : نعم العبد إنه أواب - وحمدان حادثان ، وهما حمدنا لبعضنا ، وحمدنا لله تعالى .

وأما الشكر لغة فهو الثناء باللسان أو بغيره على النعم بسبب ما أوصل إلى الشاكر من النعم . وأما عرفاً فهو صرف العبد جميع ما أنعم الله به عليه ، وهو : اليد ، واللسان ، والسمع ، والبصر وغيرها فيما خلق لأجله وهو العبادة و (الله) علم على الذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد (والصلاة) من الله على نبيه زيادة تكرمه له وإنعام (والسلام) زيادة تأمين ، وتحية طيبة وتعظيم له و (رسول الله) المراد به هنا هو سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم .

مقدمة

[أَعْلَمُ أَنَّ الْحُكْمَ الْعَقْلِيَّ يَنْتَحِرُ فِي ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ ، الْوُجُوبِ ، وَالْإِسْتِحَالَةِ ، وَالْجَوَازِ]

اعلم أن الحكم في ذاته هو إثبات أمر لأمر أو نفيه عنه كإثبات الوجود لمحمد في قولك : محمد موجود ، أو نفي الوجود عنه في قولك : محمد ليس بموجود والحكم بمطلق هذا الإثبات ، إما الشرع أو العادة أو العقل ، فلهذا انقسم

الحكم إلى ثلاثة أقسام : حكم شرعى ، وحكم عادى ، وحكم عقلى . فالحكم الشرعى هو خطاب الله تعالى للمتعاقد بفعل العبد بالطلب أو الإباحة أو الوضع لهما ، كطلب الصوم ، وطلب صلاة ركعتى الضحى ، وطلب ترك الزنا ، وطلب ترك قراءة القرآن فى الركوع ، والتخيير بين البيع وعدمه ، والوضع لهما : أى الطلب ، والإباحة عبارة عن نصب الشارع سببا أو شرطا أو مانعا لما ذكرنا . والحكم العادى هو إثبات الربط بين أمرين وجودا وعندما مع صحة التخلّف كما إثبات الربط بين الشبع والأكل فى قولك : الأكل مشبع مع صحة تخلّف الشبع عن الأكل فقد تأكل ولا تشبع . والحكم العقلى هو إثبات أمر لأمر أو نفيه عنه من غير توقف على تكرار ولا وضع واضع ، وهذا هو الذى حصره المصنف فى الوجوب والاستحالة والجواز بمعنى أنه لا يخرج عنها ، فكل ما حكم به العقل من إثبات أو نفي يرجع إليها .

[فَأَلْوَاجِبُ مَا لَا يُتَصَوَّرُ فِي الْعَقْلِ عَدَمُهُ ، وَالْمُسْتَحِيلُ مَا لَا يُتَصَوَّرُ فِي الْعَقْلِ وَجُودُهُ ، وَالْجَائِزُ مَا يَصِحُّ فِي الْعَقْلِ وَجُودُهُ وَعَدَمُهُ]

المعنى — (الواجب) هو الأمر الذى لا يدرك فى العقل عدمه . وينقسم قسمين : واجب ضرورى ، وواجب نظرى . فالواجب الضرورى هو الذى لا يحتاج العقل فى إدراكه إلى فكر وتأمل كأخذ الجسم مقدارا من الفراغ . والواجب النظرى هو الذى يحتاج العقل فى إدراكه إلى فكر وتأمل كثبوت القدرة لله تعالى . وحكمه عدم طرؤ العدم عليه أصلا (والمستحيل) هو الأمر الذى لا يدرك فى العقل وجوده . وينقسم أيضا قسمين : مستحيل ضرورى وهو الذى لا يحتاج العقل فى إدراكه إلى فكر وتأمل ، كخلق الجسم عن الحركة والسكون معا ، ومستحيل نظرى وهو الذى يحتاج العقل فى إدراكه إلى فكر وتأمل كثبوت الشريك لله تعالى ، وحكمه عدم طرؤ الوجود عليه أصلا (والجائز) هو الممكن ، وهو الأمر الذى يصحّ عند العقل وجوده بدلا

عن عدمه . و ينقسم أيضا قسمين : جائز ضرورى ، وهو الذى لا يحتاج العقل فى إدراكه إلى فكر وتأمل كاتصاف الجسم بخصوص الحركة مثلا أو السكون . وجائز نظرى وهو الذى يحتاج العقل فى إدراكه إلى فكر وتأمل كتعذيب الشخص الذى أطاع ربه وإثابة الذى عصاه . وحكمه أن الوجود والمعدم مستويان فى حقه ، فلا بد من سبب يرجع أحدهما على الآخر . وإذا قد عرفت تعريف الواجب والجائز والمستحيل تعلم أيضا تعريف الوجوب والجواز والاستحالة . فالوجوب هو عدم قبول الانتفاء . والجواز قبولهما على البذل . والاستحالة عدم قبول الثبوت .

[وَيَجِبُ عَلَى كُلِّ مُكَلَّفٍ شَرْعًا أَنْ يَعْرِفَ مَا يَجِبُ فِي حَقِّ مَوْلَانَا عَزَّ وَجَلَّ وَمَا يَسْتَحِيلُ وَمَا يَجُوزُ ، وَكَذَا يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَعْرِفَ مِثْلَ ذَلِكَ فِي حَقِّ الرُّسُلِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ] .

المعنى — يفرض ويحتم من جهة الشرع على كل فرد من أفراد المكلفين وهم البالغون العقلاء سليمو الخواص المطالب منهم ما فيه كافة ومشقة ، الذين فيهم أهلية النظر ، وقد بلغهم دعوة الرسول الذى أرسل إليهم (أن يعرف) أى يحرم جزما موافقا الواقع عن دليل بجميع ما ثبت لذات البارى سبحانه ونعالى من الصفات الكمالية ، وما يستحيل عليه من النقائص ، وما يجوز أن يثبت لئله تعالى ، لكن المولى سبحانه وتعالى رأفة منه ورحمة لم يكفنا باعتقاد جميع ذلك لأنها لا تنحصى ، بل كلما نصت الأدلة العقلية أو العقلية على اعتقاد شئ ، بخصوصه كالصفات العشرين الآتية كفنا باعتقادها مفصلة وما لم تنص الأدلة على اعتقاده بخصوصه ، بل نصت على اتصافه بكالات من غير تعيين ، لم يكفنا باعتقادها مفصلة ، بل نعرفها كما هي من غير تعيين . فيجب علينا اعتقاد أنه تعالى متصف بكالات لانهاية لها وإن لم نعرف خصوص كل واحد منها ، وكلما نصت الأدلة على تنزهه عن صفات بخصوصه كالعشرين صفة تضداد

العشرين الأولى كافنا باعتقاد تنزهه عنها مفصلة . وكلما نصت الأدلة على تنزهه عنها من غير تعيين كافنا باعتقادها كذلك . فيجب اعتقاد أن هناك نقائص لانهاية لها يجب تنزه الباري عنها .

ومثل ما تقدم جميعه يقال في حق الرسل والأنبياء عليهم الصلاة والسلام فيجب اعتقاد ما نصت عليه الأدلة تفصيلا أو إجمالا بالنسبة لما يجب لذاتهم ، وما يستحيل من النقائص عليهم وما يجوز في حقهم ، وسيأتى الكلام على ذلك . وما تقدم من تعريف المكلفين بأنهم هم البالغون العقلاء سليمو الخواص للطلوب منهم ما فيه كفاية الذين فيهم أهلية النظر وقد بلغتهم دعوة رسولهم تعلم أن أهل الفترة ناجون من عذاب النار ، وأهل الفترة هم الذين لم تبلغهم دعوة النبي السابق ولم يرسل إليهم النبي اللاحق كالذين بين موسى وعيسى من بنى إسرائيل أو بين إسماعيل ومحمد عليهم الصلاة والسلام من العرب .

وبما تقدم أيضا من بيان المعرفة بأنها الجزم الموافق للواقع عن دليل اختلف في إيمان المقلد في عقائد التوحيد على أقوال كثيرة : أحدها أنه مؤمن عاص ان كان فيه أهلية النظر ولم ينظر ، ومؤمن غير عاص إن لم يكن فيه أهلية النظر . والمقلد هو الآخذ بقول الغير الجازمه به جزما متوافقا للواقع من غير دليل . والدليل للطلوب من المكلف هو الدليل الاجالى وهو غير المقدور على تقريره وحل شبهه ، وهو فرض عين على كل مكلف . وأما الدليل التفصيلي . وهو للمقدور على تقريره وحل شبهه ففرض كفاية يجب في كل مسافة قصر عالم بذلك ، والله أعلم .

أُسئلة على ما تقدم

عرف الحكم واذكر أقسامه . بين الفرق بين الحكم العاوى والعقل ، ومثل لذلك . ماهو الحكم العقل وما أقسامه . عرف الواجب وبين أقسامه . مع التحليل لما تقدم ذكر . اذكر حكم الواجب . ماهو الاستحليل ، وما أقسامه .

بين حكم الاستحيل مع التثليل . اذكر الفرق بين الواجب والوجوب ، وكذا
الاستحيل مع الاستحالة .

عرّف أهل الفترة ، واذكر حكمهم . عرّف المقلد واذكر حكم إيمانه .
بين الدليل المطلوب من المكلف ، واذكر حكمه .

[فِيمَا يَجِبُ لَوْلَانَا جَلَّ وَعَزَّ عِشْرُونَ صِفَةً : وَهِيَ الْوُجُودُ]

المعنى — الصفات الكمالية النابتة لله تعالى التي يجب اعتقادها تفصيلا
بالدليل الذي دلّ عليها بخصوصها عشرون ، وقد تفضل علينا الولي سبحانه
وتعالى بإسقاط التكليف بالباقي الذي لم ينصب لنا عليه دليلا رافعة منه ورجحة ،
لأن صفاته الكمالية لانهاية لها كما علمت سابقا .

واعلم أن هذه الصفات العشرين هي : الوجود ، والقدم ، والبقاء ، والمخالفة
للحوادث ، والقيام بالنفس ، والوحدانية ، والقدرة ، والإرادة ، والعلم ،
والحياة ، والسمع ، والبصر ، والكلام ، وكونه قادرا ، ومريدا ، عالما ، وحيا ،
ومحييا ، وبصيرا ، ومتكلما تنقسم إلى أربعة أقسام : نفسية ، وسلبيه .
ومعان ، ومضوية . فالصفة النفسية هي ما يدلّ الوصف بها على نفس الذات
دون معنى زائد عليها وهي الوجود . والصفات السلبيه هي ما يكون مدلولها
عدما كما سيأتي لأنها مسلوبة عن الله تعالى وهي الخمسة التي بعد الوجود ،
وصفات المعاني هي كل صفة موجودة قائمة بوجود توجب له حكما ، وهي السبعة
التي بعد الخمسة . والصفات المضوية هي الحال الواجبة للذات مادامت الذات
مغللة بسلطة .

واعلم أن كون الصفات عشرين بناء على القول بثبوت الأحوال ، وهي
الواسطة بين الموجودات الخارجية والعدومات ، وبعضهم قال بأنها ثلاث
عشرة صفة بناء على عدم ثبوت الأحوال ، وأن كونه تعالى قادرا ومريدا
إلى آخر الصفات السبعة المضوية أمور اعتبارية ، وهي ما لها ثبوت في ذهن

منزعة من الوجود خارجا ، فكونه قادرا مثلا عبارة عن قيام القدرة بالذات فقط لأمر زائد عليها ، وهكذا بقية المعنوية ، وهذا هو الحق من أنه لا حال وأن الحال محال ، فتكون الأشياء ثلاثة : موجودات ، ومعدومات ، وأمور اعتبارية بخلافها على القول الأول فانها أربعة بزيادة الأحوال ، ومعنى نفى الأحوال نفى زيادتها على المعاني لانقيها نفسها بآيات أضدادها ، لأنه كفر والبياد بالله تعالى .

واعلم أن هذه الصفات بعضها ثابت بالدليل العقلي وهو : الوجود والقدم والبقاء والمخالفة للحوادث والقيام بالنفس والقدرة والإرادة والعلم والحياة ، ولوازم هذه الأربعة ، وهي كونه قادرا ومريدا وعالما وحيا ، وبعضها ثابت بالدليل النقلى ، وهو : السمع والبصر والكلام ولوازمها ، وبعضها مختلف فيه والحق أن دليله عقلي وهو الوجدانية .

وقد بدأ المصنف بالوجود لابتداء باقى الصفات عليه ، وقد علمت أنه صفة نفسية نسبة للنفس : أى الذات ، ونسبت للذات لأنها لا تمقل إلا بها . وقد عرفها السعد بأنها صفة ثبوتية يدل الوصف بها على نفس الذات دون معنى زائد عليها ، واختلف فيه فقل هو نفس الذات ، وعلى هذا فلا يكون صفة ، وهو مذهب الأشعرى ، وقد تسامح فى عده صفة لأن الصفة زائدة على الذات لانفس الذات غاية الأمر لما كانت الذات توصف بالوجود فى اللفظ ، فيقال : ذات الله موجودة عده صفة . وقيل هو زائد على الذات فلا تسامح فى عده صفة وهو مذهب الفخر الرازى . وهنا أقوال أخرى وأدلة على الأقوال لم يسمع الوقت بذكرها ، ولا حاجة للمكثف بها فانه يكفيه الإيمان بوجوده تعالى ولا يجب عليه اعتقاد كون الوجود عينا أو غيرا لأن ذلك لم يأمر به الشرع ، وسكت عنه الصحابة والتابعون ، رضوان الله تعالى عليهم أجمعين .

[وَالْقِدَمُ ، وَالْبَقَاءُ ، وَخُلَافَتُهُ تَعَالَى لِلْحَوَادِثِ ، وَقِيَامُهُ تَعَالَى بِنَفْسِهِ : أَيْ لَا يَفْتَقِرُ إِلَى مَحَلٍّ وَلَا مُخَصَّصٍ]

المعنى — الصفة الثانية (القديم) وهي أول الصفات السلبية التي تنفي عن الذات العلية أمرا لا يليق به تعالى ، ويعرف بالنسبة له بأنه هو الذي لا أول لوجوده ولا افتتاح له ، ومعناه بالنسبة للحادث طول المدة وقدر بسنة ، فإذا قلت : كل من كان قديما من عبيدي فهو حرّ عتق من له سنة فأكثر . ويجوز إطلاق القديم عليه تعالى بالإجماع لوروده في بعض الروايات بدل الأول في أسمائه الحسنى . والتحقيق أن القديم والأزلي بمعنى واحد ، وهو مالا أول له وجوديا أو عدميا ، وذهبت طائفة إلى أن القديم هو الموجود الذي لا أول لوجوده ، والأزلي مالا أول له مطلقا سواء كان وجوديا أو عدميا . الصفة الثانية من صفات السلوب (البقاء) وهو الذي لا انتهاء لوجوده ولا يلحق وجوده عدم فالله باق : أي لا انتهاء لوجوده . الصفة الثالثة من صفات السلوب (مخالفته تعالى للحوادث) وهي عدم مماثلته لما في شيء منها ، فليس جوهرها ولا عرضها ولا متحرّكا ولا ساكنا ، ولا يوصف بالصغر وهي قلة الأجزاء ولا بالكبر وهي كثرتها ولا غير ذلك . وإن ورد ما يوهم مماثلته للحوادث يؤوّل بمعنى يناسب ذاته تعالى . الصفة الرابعة من صفات السلوب (قيامه تعالى بنفسه) أي ذاته وقد فسر المصنف بقوله (أي لا يفتقر إلى محل ولا مخصص) يعني أن ذاته غنية عن محل : أي ذات تقوم بها فليس صفة ، لأن الصفة لابد أن تقوم بذات . وغنية أيضا عن المخصص : أي الفاعل فلا يكون حادثا بل ، قديما لأن الحادث هو الذي يحتاج إلى الفاعل .

[وَالْوَحْدَانِيَّةُ : أَيْ لَا ثَانِيَ لَهُ فِي ذَاتِهِ ، وَلَا فِي صِفَاتِهِ ، وَلَا فِي أَفْعَالِهِ . فَهَذِهِ سِتُّ صِفَاتٍ . الْأُولَى نَفْسِيَّةٌ وَهِيَ الْوُجُودُ ، وَالْخَامِسَةُ بَعْدَهَا سَلْبِيَّةٌ] .

المعنى — الصفة الخامسة من صفات السلوب (الوحدانية) وهي منسوبة إلى الوحدة من نسبة الشيء إلى نفسه مبالغة ، ومعنى الوحدة لله تعالى سلب التحدّد في الذات والصفات والأفعال ، فوحدة الذات تنفي الكمّ التصل والمنفصل

فبها فليست ذاته مركبة من أجزاء متصلة بعضها ببعض ، وليست هناك ذات أخرى تماثل الذات العلية في الألوهية . ووحدة الصفات تنفي الـ"كم" في حقيقة كل منها اتصالا وانفصالا فليس له صفتان من جنس واحد ، فعلم الله تعالى واحد وحياته واحدة وهكذا . وقيام الصفات بالذات من جنس واحد منزل منزلة التركيب وإلا فليس تركيب في ذلك وليس لغيره تعالى صفة تشبه صفة من صفاته . ووحدة الأفعال تنفي الـ"كم" المتصل والمنفصل فيها أيضا ، وذلك بأن لا تكون هناك مشاركة لغيره له في فعل من الأفعال وعدم وجود فعل لغيره تعالى . إلى هنا تمت الكموم الست واتضح معنى الـ"وحدانية" . والـ"كم" معناه في جميع ما تقدم المقدار متصلا أو منفصلا ، وعلى ذلك فسرنا المصنف بقوله (أي لا ثاني له في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله) أي ليس هناك تركيب في ذاته تعالى ولا ذات أخرى تماثل ذاته وليس هناك تعدد في صفاته ولا صفة تشبه صفاته وليس هناك من يشاركه في فعله ولا فعل لغيره تعالى . وقد انتهت صفات السابو الخمسة وتقدمها الصفة النفسية التي هي الوجود فيكون المجموع ستا وهذا معنى كلام المصنف (فهذه ست صفات : الأولى نفسية وهي الوجود ، والخمسة بعدها سلبية) وتقدم معنى النفسية والسلبية فلا إعادة ، والله أعلم .

اسئلة على ما تقدم

بين ما يجب اعتقاده من الصفات التي قام عليها الدليل تفصيلا : اذكر أقسام الصفات . عرف الصفة النفسية وبين ما تعرفه من الخلاف . والواجب على المكلف اعتقاده فيها . عرف صفات المعاني واذكر الفرق بينها وبين الصفات المنعوبة . بين معنى الحال ثم قسم الصفات بناء على عدم ثبوتها واذكر ما تعرفه من الحق في ذلك . بين الصفات التي تثبت بالدليل العقلي وكذا بالعقلي . عرف القدم في حق المولى ثم في حق الحادث ، وهل يجوز إطلاق التقديم عليه تعالى أولا . بين ما تعرفه من الكلام على القديم والأزلي . اذكر معنى مخالفته

تعالى للحوادث . عرّف الوحدة واذكر ما ينتهي بها من الكموم . بين معنى نفى الكم، المتصل والمنفصل في الأفعال .

[ثُمَّ يَجِبُ لَهُ تَعَالَى سَبْعُ صِفَاتٍ تُسَمَّى صِفَاتِ الْمَعَانِي : وَهِيَ الْقُدْرَةُ ، وَالْإِرَادَةُ الْمُتَعَلِّقَتَانِ بِجَمِيعِ الْمُسْكِنَاتِ]

المعنى — يثبت لله تعالى من الصفات الكمالية التي قام عليها الدليل تفصيلا بعد معرفتك الصفات السابقة : سبع صفات وتسمى صفات المعاني وهي في اللغة ما ليس بذات ، وفي الاصطلاح كل صفة موجودة قائمة بوجود توجب له حكما كالقدرة مثلا فانها قائمة بالذات توجب لها حكما ، وهو كونه قادرا ، وهكذا بقية المعاني .

واعلم أن الصفات كلها تنقسم بحسب التعلق وعدمه إلى قسمين : قسم لا يتعلق بشيء وهو سبع صفات : الوجود . والقدم . والبقاء . ومخالفته تعالى للحوادث . وقيامه بنفسه . والوحدانية . والحياة ، ومعنى عدم تعلقها بشيء أنها لا تطلب أمرا زائدا على القيام بالذات فلا تطلب تخصيص الأشياء ولا إيجادها ولا كشفها ولا الدلالة عليها كما يكون ذلك للصفات الأخرى الآتية . وقسم له تعلق بالأشياء وهو ست صفات كلها من صفات المعاني وهي : القدرة والإرادة ، والعلم ، والسمع ، والبصر ، والكلام . ومعنى تعلقها طلبها أمرا زائدا على قيامها بالذات ، فالقدرة مثلا بعد قيامها بالذات تطلب التأثير في الممكن وهكذا .

وأول صفات المعاني السبع (القدرة) وهي في اللغة القوة والاستطاعة ، وفي الاصطلاح صفة وجودية أزلية قائمة بذاته تعالى يتأتى بها إيجاد كل ممكن وإعدامه على وفق الإرادة . الثاني منها (الإرادة) هي وللشيء بمعنى واحد ، وهي في اللغة مطلق القصد ، وفي الاصطلاح صفة وجودية أزلية قائمة بذاته تعالى تخصص للممكن ببعض ما يجوز عليه . والقدرة والإرادة متعلقان بالممكنات

ولا تتعلقان بالواجبات والمستحيلات. فالقدرة تتعلق بالممكن تتعلق بتأثير بإيجاده أو باعدامه على وفق ما تعلقت به الإرادة في الأزل. وللقدرة تعلقان : صالحي قديم وهو صلاحيتها في الأزل للإيجاد والإعدام فيما لا يزال . وتنجزى حادث وهو تأثيرها بالفعل ، هذا بحسب الإجمال . وأما بحسب التفصيل فسبق : الأول صالحي قديم . الثاني كون الممكن فيما لا يزال قبل وجوده في قبضة القدرة إن شاء أبقاه الله على عدمه وإن شاء أوجده بها . الثالث إيجاد الله تعالى الشيء بها فيما لا يزال . الرابع كون الممكن حال وجوده في قبضة القدرة إن شاء أبقاه الله على وجوده وإن شاء أعدمه بها. الخامس إعدام الله الشيء بالفعل . السادس كون الممكن حالة عدمه في قبضتها إن شاء أبقاه على عدمه وإن شاء أوجده بها . السابع إيجاد الله الشيء بها حين البعث والنشور . والإرادة تتعلق بالممكن نعلق تخصيص ، فيخصص الله بها في الأزل الممكن ببعض ما يجوز عليه كأن يخصص الله في الأزل محمداً بأن يوجد على صفة كذا في زمن كذا ومكان كذا إلى غير ذلك من التخصصات ، وبهذا التخصص يجب أن يكون هذا للممكن على ما خصه الله تعالى به بإرادته فإذا جاء الزمن مثلا الذي تعلقت إرادة الله تعالى بإيجاد محمد فيه أوجده سبحانه وتعالى فيه بقدرته على الصفة التي خصه بها بإرادته وفي المكان الذي خصص له وغير ذلك. وللإرادة تعلقان أيضا على الصحيح : صالحي قديم وهو صلاحيتها في الأزل لتخصيص كل ممكن بأي أمر من الأمور . وتنجزى قديم وهو تخصيصها في الأزل للممكن الذي سيوجد بأحد الأمرين بعينه ، ولا حاجة للتعلق بالتنجزى بالحادث لاغناء التنجزى القديم عنه وإن قال بعضهم به .

واعلم أن الإرادة والأمر متغايران ومنفكان عند أهل السنة فقد يريد الشيء . وأمر به كإيمان أبي بكر رضي الله عنه ، وقد يأمر به ولا يريد كإيمان أبي جهل إذ لو أراد لوقع ، وقد يريد ولا يأمر به ككفر أبي جهل وقد لا يأمر ولا يريد ككفر سائر المؤمنين ، والله أعلم .

[وَالْعِلْمُ الْمُتَعَلِّقُ بِجَمِيعِ الْأَوْجِبَاتِ وَالْجَائِزَاتِ وَالْمُسْتَحِيلَاتِ ،
وَالْحَيَاةُ ، وَهِيَ لَا تَتَعَلَّقُ بِشَيْءٍ ، وَالسَّمْعُ وَالْبَصَرُ الْمُتَعَلِّقَانِ بِجَمِيعِ
الْمَوْجُودَاتِ ، وَالْكَلَامُ الَّذِي لَيْسَ بِحَرْفٍ وَلَا صَوْتٍ ، وَيَتَعَلَّقُ
بِجَمِيعِ مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ الْعِلْمُ مِنَ الْمُتَعَلِّقَاتِ]

المعنى - الصفة الثالثة من الصفات السبع (العلم) وهو صفة وجودية
أزلية قائمة بذاته تعالى لها تعلق بالشئ على وجه الإحاطة على ما هو عليه دون
سبق خفاء ، وليس له إلا تعلق واحد تنجزى قديم وهو تعلقه بالشئ بالفعل
في الأزل ، فليس له تعلق صلوحي قديم ولا تنجزى حادث لما يلزم عليه من
اتصافه تعالى بالجهل ، ويتعلق بالواجبات والجائزات والمستحيلات تعلق انكشاف
لأنه ليس من صفات التأثير . الصفة الرابعة (الحياة) وهي صفة وجودية
أزلية قائمة بذاته تعالى تصحح اتصافه بصفاته الجلية ، كالقدرة والإرادة وهي
شرط في جميع صفات المعاني يلزم من عدمها عدم جميع صفات المعاني (وهي
لا تتعلق بشئ) أصلاً ، فلا تطلب أمراً زائداً على قيامها بالذات . الصفة
الخامسة (السمع) وهو صفة وجودية أزلية قائمة بذاته تعالى ينكشف به
كل موجود سواء كان قديماً كذاته تعالى أو حادثاً كسائر الحوادث ، فيسمع
تعالى السواد والبياض والأصوات ، وبعضهم قال : يتعلق بالأصوات فقط ،
والقول الأول للأشعري . الصفة السادسة (البصر) وهو صفة وجودية
أزلية قائمة بذاته تعالى ينكشف له به كل موجود سواء كان قديماً أو حادثاً ،
فيبصر ذاته تعالى وصفاته والأصوات والسواد والبياض وغير ذلك . ومعنى
(المتعلقان بجميع الموجودات) الطالبان لجميع الموجودات بالانكشاف ، وليس
مع الله بأذن ، ولا يبصره بحدقة وأجفان ، ولكل من السمع والبصر ثلاث
تعلقات : تنجزى قديم وهو تعلقهما بذاته تعالى وصفاته ، وصلوحي قديم وهو
تعلقهما بالممكنات الموجودة قبل وجودها . وتنجزى حادث وهو تعلقهما بها
بعد وجودها .

واعلم أنه يجب علينا اعتقاداً أن انكشاف السمع غير انكشاف البصر وإن كان كل منهما يتعلق بالموجودات ، وغير انكشاف العلم وإن كان لا يعلم حقيقة كل إلا الله تعالى . الصفة السابعة (الكلام) وهو صفة وجودية أزلية قائمة بذاته تعالى ، ليست بحرف ولا صوت ، تدل على الواجبات والجزاءات والمستحيلات ، مثل انكشاف العلم عنها ، يفهم بها الله ما يريد إفهامه لأحد من شبيده .

واعلم أن الكلام باعتبار كونه ليس أمراً ولا نهياً بل خبراً أو استخباراً أو وعداً أو وعيداً تعلقاً تنجيزياً قديماً ، وأما تعلقه باعتبار كونه أمراً أو نهياً فهو تنجيزي حادث عند وجود المأمور أو المنهى . وصلاحي قديم ، وهو صلاحيته في الأزل للدلالة على طلب العمل والترك من سيوجد .

تنبيه

كون صفات المعاني المتقدمة سبعا هو مذهب الأشاعرة ، أما المتأريدية فزادوا صفة ثامنة وسموها صفة التكوين ، فهي عندهم صفة قديمة قائمة بذاته تعالى بها الإيجاد والإعدام زائدة على القدرة وغيرها من بقية الصفات ، فإن تعلقت بالحياة تسمى إحياء أو بالموت تسمى إماتة أو بالرزق تسمى رزقا وهكذا فوظيفتها عندهم إبراز الممكنات ، ووظيفة القدرة تهيئة الممكن وجعله قابلاً للتأثير فيه . وأما الأشاعرة فلا يعدونها من الصفات القديمة بل من صفات الأفعال الحادثة وليس لها تأثير أصلاً ، بل التأثير للقدرة .

واعلم أن صفات السمع والبصر والكلام تسمى بالصفات السمعية لأنها مسموعة عن الشارع . قال تعالى (وهو السميع البصير) . وقال (وكلام الله موسى تكليماً) وأما العقل فلا يهتدى إليها تمام الهدى وحده بل لابد له من معونة الشرع .

أسئلة على ما تقدم

بين صفات المعاني الثابتة لله تعالى . عرف صفات المعاني مع التمثيل لتلك

بين أقسام الصفات بحسب التعلق . عرّف القدرة ثم بين ما يتعلق به . اذكر تعلقات القدرة . عرّف الإرادة واذكر تعلقاتها . بين ما يتعلق به انعلم ثم السمع والبصر واذكر تعلقات كل . عرّف الكلام وبين تعلقاته . بين ما تعرفه من صفات للمعاني السمعية .

[ثُمَّ سَبْعُ صِفَاتٍ تُسَمَّى صِفَاتٍ مَعْنَوِيَّةٍ وَهِيَ مُلَازِمَةٌ لِلْصِّفَاتِ السَّبْعِ الْأُولَى وَهِيَ : كَوْنُهُ تَعَالَى قَادِرًا وَمُرِيدًا وَعَالِمًا وَحَيًّا وَسَمِيعًا وَبَصِيرًا وَمُتَكَلِّمًا]

المعنى --- ثبت لله تعالى سبع صفات يجب اعتقادها بعد الثلاث عشرة صفة السابقة ، وهذه الصفات تسمى صفات معنوية نسبة للمعاني ، ونسبت إليها لأنها لاتعقل إلا بعد اتصاف الذات بالمعاني أولا : فمثلا تقوم بالذات القدرة ثم توصف بكونها قادرة ، وهكذا البقية ، وتعرف الصفات المعنوية بأنها الحال الواجبة للذات مادامت الذات معلة بعلة ، ومعنى التعليل : التلازم ، لأن هذه الصفات لازمة لصفات للمعاني السبع (فكونه تعالى قادرا) يلزم القدرة (ومريدا) يلزم الإرادة (وعالما) يلزم العلم (وحيا) يلزم الحياة (وسامعا) يلزم السمع (وبصيرا) يلزم البصر (ومتكلما) يلزم الكلام .

واعلم أن زيادة الصفات للمعنوية السبع مبنية على رأى مثبت الأحوال ، وهى الوساطة بين الوجود والمعدوم ، وأما على رأى من لا يثبتها ، فالصفات كلها ثلاث عشرة صفة ، والصفات للمعنوية ليست زائدة على صفات المعاني ، فالكون قادرا عبارة عن قيام القدرة بالذات وهكذا ، لأمر زائد .

[وَبِمَا يَسْتَحِيلُ فِي حَقِّهِ تَعَالَى عِشْرُونَ صِفَةً : وَهِيَ أَضْدَادُ الْعِشْرِينَ الْأُولَى ، وَهِيَ : الْعَدَمُ ، وَالْحُدُوثُ ، وَطَرُؤُ الْعَدَمِ ، وَالْمَحَالَّةُ لِلْعَوَادِثِ ، بِأَنْ يَكُونَ جِرْمًا : أَيْ تَأْخُذُ ذَاتُهُ الْعَلِيَّةُ قَدْرًا مِنَ الْفَرَاغِ أَوْ يَكُونَ عَرَضًا يَقُومُ بِالْجُرْمِ ، أَوْ يَكُونَ فِي جِهَةٍ لِلْجُرْمِ أَوْ لَهُ هُوَ

جهةً أو بتقييدٍ بمكانٍ أو زمانٍ أو بتصفٍ ذاته العلية بالحوادث
أو بتصفٍ بالصغر أو الكبر أو بتصفٍ بالأغراض في الأفعال
أو بالأحكام ، وكذا يستحيل عليه تعالى أن لا يكون قائماً بنفسه بأن
يكون صفة يقوم بمحلٍ أو يحتاج إلى مخصصٍ ، وكذا يستحيل عليه
تعالى أن لا يكون واحداً بأن يكون مركباً في ذاته ، أو يكون له
مماثل في ذاته أو صفاته أو يكون معه في الوجود مؤثر في فعل
من الأفعال [.

المعنى — بعض الصفات التي يجب على المكلف اعتقاد استحالة إثباتها
لله تعالى عنده صفة أضداد العشرين السابق ذكرها ، وهذه العشرون هي
التي قام الدليل التفصيلي على استحالتها . والمراد من الضد هنا مطلق النافي ،
لأن بعض هذه الصفات نقيض و بعضها ضد ، وهما أضداد الصفات المتقدمة
على الترتيب السابق ، فنقيض الوجود (العدم) ونقيض القدم (الحدوث) لأن القسم
عبارة عن نفي العدم السابق على الوجود ، والحدوث عبارة عن الوجود بعد عدم .
فيستلزم سبق العدم على الوجود . ونقيض البقاء (طرو العدم) لأن البقاء عبارة
عن نفي العدم اللاحق للوجود ، وطرو العدم وهو الفناء عبارة عن نفي العدم
اللاحق للوجود ، ونقيض المخالفة للحوادث (المماثلة للحوادث) لأن المماثلة
عبارة عن الاتفاق في جميع صفات النفس فيما يجب وما يستحيل وما يجوز ،
والمخالفة عبارة عن نفي هذه المماثلة ، والحوادث جمع حادث وهو للوجود بعد
عدم ، وينحصر في الجواهر والأعراض والجواهر هي الأجرام ، والجرم ما شغل
قدرا من الفراغ كالشجر والحجر والحيوانات ، فيستحيل عليه تعالى أن يكون
جرما تأخذ ذاته العلية قدرا من الفراغ أو يكون عرضا يقوم بالجرم . والمرض

كل صفة حادثة كاليياض والسواد . وكذا يستحيل عليه تعالى ما يستلزم مماثلته للحوادث بأن يكون في جهة للجرم بأن يكون فوقه أو تحته أو يمينه أو شماله . وكذا يستحيل عليه تعالى أن يكون له جهة لأن الجهة من لوازم الجرم . وكذا يستحيل عليه تعالى أن يكون موصوفاً بالصغر والكبر لأن الصغير ما قلت أجزاؤه ، والكبير ما كثرت أجزاؤه . وكذا يستحيل عليه تعالى أن يتصف بالأغراض لأنه لا يفعل كذلك إلا للقهور . ونقيض قيامه تعالى بنفسه عدم قيامه بنفسه بأن يكون صفة يقوم بمحل: أي ذات أو يحتاج إلى محقق: أي فاعل يوجد ، لأن هذه من أمارات الحوادث ، وهو محال عليه تعالى ، ونقيض الوحدةانية (أن لا يكون واحداً بأن يكون مركباً في ذاته) ، وهذا هو السكم المتصل في الذات (أو يكون له مماثل في ذاته) وهذا هو السكم المنفصل فيها ، أو يكون هناك صفتان من جنس واحد ، وهو السكم المتصل في الصفات ، أو يكون لأحد صفة كصفته تعالى ، وهو السكم المنفصل فيها ، أو يكون هناك مشارك له في فعله وهو السكم المتصل في الأفعال ، أو يكون هناك فعل مؤثر كفعله وهو السكم المنفصل فيها ، وكل هذا محال تنزه الباري تعالى عنه . إلى هنا تمت أضداد الصفة النفسية والصفات السلوب .

[وَكَذَا يَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ تَعَالَى الْعَجْزُ عَنْ مُمَكِّنٍ مَّا ، وَإِيجَادُ شَيْءٍ مِنَ الْعَالَمِ مَعَ كَرَاهِيَةِ لَوْجُودِهِ : أَيْ عَدَمِ إِرَادَتِهِ لَهُ تَعَالَى أَوْ مَعَ الدُّهُولِ أَوْ الْغَفْلَةِ أَوْ بِالتَّغْلِيلِ أَوْ بِالطَّبَعِ ، وَكَذَا يَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ تَعَالَى الْجَهْلُ وَمَا فِي مَعْنَاهُ بِمَعْلُومٍ مَّا ، وَلِلْوُتِّ وَالصَّمِّ وَالْعَمَى وَالْبَكَمِ ، وَأَضْدَادُ الصِّفَاتِ الْمَعْنَوِيَّةِ وَاضِحَةٌ مِنْ هَذِهِ] .

المعنى — ضد الصفات التي يجب على المكلف اعتقاد إثباتها لله تعالى سبع صفات ، وهي أضداد صفات المعاني للنقدمة ، فـ ضد القدرة (العجز عن ممكن ما) أي العجز عن كل ممكن . وضد الإرادة لشيء (إيجاد شيء من العالم مع

كراهته لوجوده : أى عدم إرادته له تعالى ، أو مع الذهول ، أو الغفلة ، أو بالتعليل ، أو بالطبع) يعنى أن الله يوجد شيئا من العالم كالكفر ، أو للعاصي أو غير ذلك وهو لا يريد بها ، تنزه الله عن ذلك لأنه لا يقع فى ملكه إلا ما يريد . ويستحيل عليه تعالى إيجاد شيء من العالم مع الذهول ، أو الغفلة عنه . والذهول عدم العلم بالشيء مع تقدمه ، والغفلة عدم العلم بالشيء سواء تقدم أولا . ويستحيل عليه تعالى أيضا إيجاد شيء من العالم بالتعليل ، أو بالطبع بمعنى أن يكون وجوده تعالى ينشأ عنه وجود المخلوقات من غير أن يكون له إرادة واختيار فيه . والفرق بين الإيجاد بالطبع والإيجاد بالتعليل : أن الإيجاد بالطبع يتوقف تأثيره على وجود الشروط ، وانتفاء اللوانع كالنار للاحراق ، فيتوقف تأثيرها عند القائل بذلك على وجود الشرط ، وهو مماسيتها للحطب وانتفاء المانع وهو اللل . والإيجاد بالتعليل لا يتوقف تأثيره على شيء . من ذلك كحركة الأصبع فانه علة لحركة الخاتم ، فيلزم من حركة الأصبع حركة الخاتم بدون توقف على شيء . وضد العلم (الجهل وما فى معناه بعلوم ما) والذى فى معنى الجهل : الشك ، والظن ، والوهم ، لأنها لا ينكشف بها للعلوم . وضد الحياة (الموت) وضد السمع (الصمم) وضد البصر (العمى) وضد الكلام (الكلم) . وأضداد الصفات للعنوية واضحة من هذه) أى من أضداد صفات المعانى ، لأنك إذا علمت أن ضد القدرة العجز تعلم أن ضد كونه قادرا : كونه عاجزا وإذا عرفت أن ضد الإرادة الكراهة تعرف أن ضد كونه مريدا كونه كارها وهكذا بقية الصفات .

[وَأَمَّا الْجِزُّ فِي حَقِّهِ تَعَالَى فَعَمَلُ كُلِّ مُمَكِّنٍ أَوْ تَرْكُهُ]

المعنى — القسم الثالث مما يجب على المكلف معرفته فى حق الله تعالى اعتقاد ما يجوز لذاته أن تفعله وأن تتركه ، وتقدم القسم الأول وهو الواجب فى حقه ، والقسم الثانى وهو للاستحيل عليه تعالى ، فيجوز على الله تعالى

(فعل كل ممكن أو تركه) أى فعل كل ما قضى العقل بإمكانه : أى باستواء طرفيه الوجود والعدم ، وتركه سواء كان خيرا أو شرا ، وسواء كان فعلا اختياريا للبعد أم لا ، فيدخل فى كل ممكن الثواب للطيع والعقاب للعاصي ، ويدخل بعثة الرسل للعباد ورؤية الله عز وجل لأن هذه كلها لا يجب شئ منها على الله تعالى ولا استحيل ، بل وجوها وعدمها بالنسبة إليه سواء ، والله أعلم .

أُسْئَلَةُ عَلَى مَا تَقْدَمُ

عرف الصفات اللغوية ، وبين ملازمتها للمعاني بين نقيض البقاء .
واذكر وجه ذلك . بين نقيض الوجدانية . اذكر نقيض القدرة ، وبين الفرق بين الإيجاد بالتعليل والإيجاد بالطبع مع التتميل لذلك . بين الجائز فى حق الله تعالى .

[أَمَّا بَرَاهَانُ وَجُودِهِ تَعَالَى فَخُذُوا ثُلُومَ الْعَالَمِ لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مُحْدِثٌ بَلْ حَدَثَ بِنَفْسِهِ لَزِمَ أَنْ يَكُونَ أَحَدُ الْأَمْرَيْنِ الْمُسَاوَيْنَيْنِ مُسَاوِيَا لِصَاحِبِهِ رَاجِعًا عَلَيْهِ بِالسَّبَبِ وَهُوَ تَحَالٌ ، وَدَلِيلُ خُذُوا ثُلُومَ الْعَالَمِ مُلَازِمَتُهُ لِلْأَعْرَاضِ الْخَادِثَةِ مِنْ حَرَكَةٍ أَوْ سُكُونٍ أَوْ غَيْرِهِمَا وَمُلَازِمُ الْخَادِثِ حَدِثٌ ، وَدَلِيلُ خُذُوا ثُلُومَ الْأَعْرَاضِ مُشَاهَدَةُ تَغْيِيرِهَا مِنْ عَدَمٍ إِلَى وَجُودٍ وَمِنْ وَجُودٍ إِلَى عَدَمٍ] .

اعلم أنه لما كان ذكر الصفات مجردة عن الأدلة لا يكفي فى عقائد الإيمان لأنه تقليد وهو غير مطلوب فى هذا الفن . شرع المصنف فى الاستدلال على كل صفة فقال : (أما برهان وجوده تعالى لحدوث العالم إلى آخره) يبنى أن الدليل على وجود الله تعالى وجود العالم بعد عدمه ، وذلك لأنه لا يخفى على كل عاقل أن السموات والأرض وما بينهما أجرام ملازمة للأعراض التى تقوم

بها من حركة وسكون وغيرها ، وهما حادثان لمشاهدة تغيرهما من عدم إلى وجود
ومن وجود إلى عدم ، والحركة والسكون ملازمان للجرم ، وقد ثبت الحدوث
للأعراض بالمشاهدة فثبت للأجرام أيضا ملازمتها لها ، وإذا ثبت أنها حادثة
فلا بد أن تحتاج إلى محدث لأن العالم لو حدث بنفسه لزم اجتماع للتنافين .
وبيان ذلك أن الوجود والعدم متساويان بالنسبة للعالم ، فلو ترجح الوجود
على العدم بلا مرجح ، والفرض أنهما متساويان لزم اجتماع التنافين ، وهما
مساواة الوجود للعدم ورجحانه عليه بنفسه من غير مرجح . وهو محال
فلا بد من مرجح موجود يرجح أحدهما على الآخر ، ولا مرجح إلا الله عز
وجل فثبت المطلوب . وهنا أدلة أخرى وكلام كثير لاجابة لنا به .

[وَأَمَّا بُرْهَانُ وَجُوبِ الْقَدَمِ لَهُ تَعَالَى فَلِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ قَدِيمًا
لَكَانَ حَادِثًا فَيَفْتَقِرُ إِلَى مُحَدِّثٍ فَيَكْزِمُ الدَّوْرُ أَوِ التَّسْلُسُ] .

المعنى — الدليل على القدم لله تعالى : أنه لو لم يكن قديما لكان حادثا
ولو كان حادثا لافتقر إلى محدث لما تقدم أن كل حادث لابد له من محدث ، ثم
تنقل الكلام إلى هذا المحدث : فإما أن يكون قديما أو حادثا ، فإن كان
قديما فهو المطلوب ، وإن كان حادثا فلا بد له من محدث ، ومحدثه يحتاج
إلى محدث ، وهكذا إلى غير نهاية فيلزم التسلسل وهو ترتب أمور لانهاية لها
من غير دوران ورجوع إلى الأول ، فإن دار ورجع إلى الأول لزم الدور وهو
توقف الشيء على ما يتوقف عليه كتوقف المحدث الأول على الثاني والثاني على
الأول . والدور والتسلسل محالان ، وإذا كان الحدوث يلزم منه الدور أو
التسلسل المحالان فيكون محالا ، لأن ما أدى إلى المحال يكون محالا ، وإذا كان
الحدوث محالا تعين القدم لأنه لا واسطة بين الحدوث والقدم وثبت المطلوب .

[وَأَمَّا بُرْهَانُ وَجُوبِ الْبَقَاءِ لَهُ تَعَالَى فَلِأَنَّهُ لَوْ أَنْكَرَ أَنْ يُلْحَقَهُ
الْعَدَمُ لَأَنْقَضَى عَنْهُ الْقَدَمُ لِيَكُونَ وَجُودِهِ حِينَئِذٍ جَائِزًا لَا وَاجِبًا ،

وَالْجَائِزُ لَا يَكُونُ وَجُودُهُ إِلَّا حَادِثًا كَيْفَ وَقَدْ سَبَقَ قَرِيبًا وَجُوبُ قَدَمِهِ
تَعَالَى وَبَقَائِهِ .

المعنى — الدليل على ثبوت البقاء لله تعالى أنه لو أمكن أن يلحقه العدم
لزم أن يكون من جملة الممكنات التي يجوز عليها الوجود والعدم ، فينتفي عنه
القدم لكون وجوده حينئذ جائزا لا واجبا ، وكونه من جملة الممكنات باطل
لأنه يكون حادثا ، فبطل ما أدى إليه وهو إمكان لحوق العدم له تعالى ، وثبت
نقيضه وهو البقاء وهو المطلوب .

[وَأَمَّا بُرْهَانُ وَجُوبِ مُخَالَفَتِهِ تَعَالَى لِلْحَوَادِثِ فَلِأَنَّهُ لَوْ مَائِلٌ شَيْئًا
مِنْهَا لَكَانَ حَادِثًا مِثْلَهَا وَذَلِكَ مُحَالٌ لِمَا عَرَفْتَ قَبْلُ مِنْ وَجُوبِ قَدَمِهِ
تَعَالَى وَبَقَائِهِ] .

المعنى — الدليل على ثبوت مخالفة الله تعالى للحوادث أنه لو مائلها مولانا
عز وجل لوجب له مثل ماوجب لها من الحدوث ، واستحالة القدم لأن كل
مثلين يجب لكل واحد منهما ماوجب للآخر ، ويجوز عليه ماجاز على الآخر
وقد وجب للحوادث الحدوث مثلا فيكون أيضا حادثا مثلها فيفتقر إلى محدث
فيلزم الدور أو التسلسل المحالان فيبطل ما أدى إليه ، وهو المائلة للحوادث
ويثبت نقيضه وهو المخالفة لها وهو المطلوب .

[وَأَمَّا بُرْهَانُ وَجُوبِ قِيَامِهِ تَعَالَى بِنَفْسِهِ فَلِأَنَّهُ تَعَالَى لَوَاحْتِاجٍ إِلَى
مَحَلٍّ لَكَانَ صِفَةً وَالصِّفَةُ لَا تَنْصِفُ بِصِفَاتِ الْمَعَانِي وَلَا اللَّعْنَوِيَّةِ ، وَمَوْلَانَا
جَلَّ وَعَزَّ يَجِبُ اتِّصَافُهُ بِهِمَا فَلَيْسَ بِصِفَةٍ ، وَلَوْ أُرِيدَ إِلَى مُخْتَصَصٍ
لَكَانَ حَادِثًا كَيْفَ وَقَدْ قَامَ الْبُرْهَانُ عَلَى وَجُوبِ قَدَمِهِ تَعَالَى وَبَقَائِهِ] .

المعنى — الدليل على ثبوت قيامه تعالى بنفسه بمعنى عدم احتياجه إلى

المحلّ والمخصص (أنه لو احتاج إلى محلّ) أى ذات (لكان صفة) لأنه لا يحتاج إلى المحلّ إلا الصفات (والصفة لا تتصف بصفات المعانى) وهى الصفات الوجودية كالقدرة (ولا المعنوية) وهى الأحوال الثابتة لللازمة للمعانى كالكون قادرا ومريدا (ومولانا جلّ وعزّ) يجب اتصافه بهما فليس بصفة) فلا يحتاج إلى ذات . (ولو احتاج إلى مخصص) أى فاعل (لكان حادثا) وكونه حادثا باطل لما يلزم عليه من الدور أو التسلسل ، فبطل ما أذى إليه وهو احتياجه إلى مخصص ويثبت نقيضه وهو عدم الاحتياج إلى مخصص وهو المطلوب .

[وَأَمَّا بَرُّهَانُ وُجُوبِ الْوَحْدَانِيَةِ لَهُ تَعَالَى ، فَلِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ وَاحِدًا لَزِمَ أَنْ لَا يُوْجَدَ شَيْءٌ مِنَ الْعَالَمِ لِلزُّومِ عَجْزِهِ حِينَئِذٍ] .

اعلم أن ثبوت الوجدانية لله تعالى ينفي ستة كموم كما قدمنا ، فينفي الكم للتصل والمنفصل فى الذات ، وينفى الكم للتصل والمنفصل فى الصفات ، وينفى الكم للتصل والمنفصل فى الأفعال . وكل من هذه الستة يحتاج إلى دليل . أما الدليل على نفي الكم للتصل فى الذات فيقال : لو تركبت الذات من أجزاء لاحتاجت إلى كل جزء من أجزائها ، واحتياج الذات إلى الأجزاء باطل لأن الاحتياج من أمارات الحدوث ، وحينئذ يلزم عليه الدور أو التسلسل المحالان ، وما يلزم عليه المحال يكون محالا ، فيكون التركيب محالا ، فثبت الوجدانية فى الذات اتصالا .

والدليل على نفي الكم للمنفصل فيها أن يقال : لو أمكن إلهان مؤثران على سبيل الاجتماع لأمكن التمانع بينهما ، وهو أن يريد أحدهما حركة زيد مثلا والآخر سكونه لأن الفرض أن كلا منهما تامّ القدرة والإرادة ، ولو أمكن لزم التمانع المحال ، لأنه إما أن ينفذ مراد كلّ منهما ، فيجتمع الضدان ، وهما الحركة والسكون ، أو ينفذ مراد أحدهما فيلزم عجز الآخر ويلزم منه عجز الأول أيضا لأن الفرض أنهما متماثلان ، أو لم ينفذ مراد كلّ منهما فيلزم عجزهما ، والكلّ محال لأنه يلزم عليه عدم وجود شيء من المخالقات ، وهو محال

بالمشاهدة ، وما أدى إلى المحال وهو التعدّد محال فيثبت نقيضه وهو الواحدانية في الذات انفصالا .

والدليل على نفي الحكم للتصل في الصفات أن يقال : لو تعددت القدرة ، أو الإرادة مثلا فإما أن تعدد الذات أيضا التي قامت بها الصفات أو تتحد ، فإن تعددت الذات لزم التركيب فيها فتكون حادثة ، فيلزم الدور أو الدّلسل المحالان ، فيكون التعدّد محالا فتكون الذات واحدة ، فلا تعدّد في الصفات وهو المطلوب ، وإن اتحدت الذات كان تعدّد الصفة لاحقية له ، فتكون واحدة وهو المطلوب .

وأما الدليل على نفي الحكم للنفصل في الصفات وللتصل في الأفعال والنفصل فيها فمثل الدليل على نفي الحكم للنفصل في الذات فاعرفه بما تقدّم .

[وَأَمَّا بَرْهَانُ وَجُوبِ اتِّصَافِهِ تَعَالَى بِالْقُدْرَةِ وَالْإِرَادَةِ وَالْعِلْمِ وَالْحَيَاةِ فَلِأَنَّهُ لَوْ انْتَفَى شَيْءٌ مِنْهَا لَمَا وَجَدَ شَيْءٌ مِنَ الْخَوَاطِئِ] .

اعلم أن تأثير قدرة الله تعالى متوقف عقلا على إرادته تعالى لذلك الأثر ، وأن الإرادة يتوقف تأثيرها على العلم لأنها القصد إلى تخصيص للممكن ببعض ما يجوز عليه ، والقصد مشروط بالعلم ، والانصاف بالقدرة والإرادة والعلم متوقف على الحياة ، فوجود الحادث متوقف على انصاف محدثه بهذه الصفات الأربع ، فلو انتفى شيء منها لما وجد شيء من الجوادث وهو خلاف للمشاهد ، فإنه لو لم يتصف بالقدرة لاتصف بضدّها وهو العجز ، وحينئذ لا يوجد شيء من الجوادث ، ولو لم يتصف بالإرادة لاتصف بضدّها وهو الكراهة وحينئذ فلا يكون قادرا فيكون عاجزا ، فلا يوجد شيء من المخلوقات وهو باطل بالمشاهدة ، ولو لم يتصف بالعلم لاتصف بالجهل وحينئذ فلا يكون مريدا فلا يكون قادرا فيكون عاجزا فلا يوجد شيء من العالم وهو باطل ، ولو لم يكن حيا لكان ميتا فلا يوجد شيء من الجوادث وهو باطل . ولما كان مؤدى الأدلة الأربعة واحدا ، وهو عدم وجود شيء من الجوادث استدلت بالنصف على الصفات الأربع بدليل واحد .

[وَأَمَّا بَرَاهَانُ وَجُوبِ السَّمْعِ لَهُ تَعَالَى وَالْبَصَرِ وَالْكَلَامِ
فَالْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ وَالْإِجْمَاعُ، وَبِضَافَةٍ لَمْ يَتَّصِفْ بِهَا لَزِمَ أَنْ يَتَّصِفَ
بِأَصْدَادِهَا وَهِيَ تَقَائِصُ وَالنَّقْصُ عَلَيْهِ تَعَالَى مَحَالٌ] .

المعنى — الدليل على ثبوت السمع والبصر لله تعالى (الكتاب) وهو
القرآن المنزل على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وهو قوله تعالى — وهو
السميع البصير — (والسنة) وهي أقوال النبي صلى الله عليه وسلم ، وأفعاله
وهو قوله عليه الصلاة والسلام «أربعوا على أنفسكم فإنكم لا تدعون أصمَّ
ولا غائباً وإنما تدعون سميعاً بصيراً» . ومعنى أربعوا على أنفسكم : أشفقوا
على أنفسكم ولا تجهدوها برفع الصوت في الدعاء فاسكم لا تدعون إلى آخره
(والإجماع) وهو اتفاق مجتهدي الأمة بعد وفاة النبي عليه الصلاة والسلام على
حكم من الأحكام ، وقد ورد عن كثير من العلماء انعقاد الإجماع على أنه
سميع بصير .

والدليل على ثبوت الكلام له تعالى الكتاب أيضاً ، هو قوله تعالى — وكلم
الله موسى تكليماً — وقد ورد في السنة جملة أحاديث تدل على أنه متكلم ،
وانعقد الإجماع على أنه تعالى متكلم أيضاً . ولك أن تستدل بالدليل العقلي
أيضاً فنقول : لو لم يكن سميعاً بصيراً متكهما ، لكان أصمَّ أعمى أبكم ، وذلك
نقص في حقه تعالى لاحتاجه إلى من يكمله ، فيكون حادنا وهو محال .

[وَأَمَّا بَرَاهَانُ كَوْنِ فِئْلِ الْمُسْكِنَاتِ أَوْ تَرَكِيهَا جَائِزاً فِي حَقِّهِ تَعَالَى
فَلِأَنَّهُ لَوْ وَجِبَ عَلَيْهِ تَعَالَى شَيْءٌ مِنْهَا عَقْلاً أَوْ اسْتَحَالَ عَقْلاً لَا ثَقَلَبَ
لِلْمُسْكِنِ وَاجِباً أَوْ مُسْتَحِيلًا وَذَلِكَ لَا يُفْقَلُ] .

اعلم أن للممكن هو الجائز عند علماء التوحيد ، وهو الذي يصحّ عنده
العقل وجوده وعدمه ، فلا وجب على اللولي وجود شيء من الممكنات كالنواب

مثلا ، أو استحالة عليه وجود شيء منها عقلا كالكفر والمعاصي لا تقلب الممكن واجبا لا يتصور في العقل عدمه ، أو مستحيلا لا يتصور في العقل وجوده وذلك محال لأنه قلب للحقائق والله أعلم .

أُسئلة على ما تقدم

عرف الوجود ، واذكر الدليل على ثبوته لله تعالى . بين معنى قيام المولى بنفسه واستدل على ذلك . اذكر معنى الوجدانية لله مع الاستدلال على ثبوته له . عرف القدرة ، ثم الإرادة ، واذكر الدليل عليهما . بين معنى العلم وكذا السمع ، واذكر الفرق بينهما ، ثم استدل على ثبوتهما لله . عرف الكلام ، واستدل عليه بالدليل النقي والعقلي . بين الدليل على كون فعل للمكبات أو تركها جائزا في حق المولى مع التمثيل لما تذكر .

[وَأَمَّا الرُّسُلُ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فَيَجِبُ فِي حَقِّهِمُ الصَّدَقُ وَالْأَمَانَةُ وَتَبْلِيغُ مَا أُمِرُوا بِتَبْلِيغِهِ لَخَلْقِ] .

اعلم أن الرسل جمع رسول ، وهو إنسان ذكر حر أوحى الله إليه تعالى بشريع وأمره بتبليغه للخلق ، فإن لم يؤمر بتبليغه سمي نبيا فقط ، فكل رسول نبي ، وليس كل نبي رسول ، ويجب الإيمان بما يجب لهم وما يستحيل عليهم وما يجوز في حقهم عليهم الصلاة والسلام . فيجب لهم (الصدق) وهو الإخبار بما يطابق الواقع فيكون جميع ما بلغوه عن الله موافقا للواقع . والمراد من الصدق هنا الصدق في دعوى الرسالة وفما يبلغونه عن الله تعالى أما غرضه فداخل في الأمانة ، ويجب لهم (الأمانة) وهي العصمة ومعناها : حفظ ظواهرهم وبواطنهم من التلبس بمعصية ، فيحفظون ظاهرا من الزنا ، وشرب الخمر والكذب وغرها من النهيات الظاهرة ، ويحفظون باطنا من الكبر . والحسد والرياء وغيرها من النهيات الباطنة ، وكل نص أوهم وقوع أحدهم في المعصية ، فيؤول تأويلا حسنا ويجب لهم (تبليغ ما أمروا بتبليغه للخلق)

فيوصلون للخلق جميع ما أمرهم الله بإيصاله إليهم ولم يكتموا منه حرفاً . ويجب لهم العظامة أيضاً وهي التيقظ والتنبه .

[وَيَسْتَحِيلُ فِي حَقِّهِمْ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَضْدَادُ هَذِهِ الصِّفَاتِ وَهِيَ: الْكَذِبُ وَالْخِيَانَةُ بِفِعْلِ شَيْءٍ مِمَّا نُهُوا عَنْهُ نَهْيَ تَحْرِيمٍ أَوْ كَرَاهَةٍ أَوْ كِتْمَانٍ شَيْءٍ مِمَّا أُمِرُوا بِتَبْلِيغِهِ لِلْخَلْقِ] .

المعنى — يستحيل أن يثبت لذاتهم أضداد هذه الصفات المتقدمة ، فيستحيل عليهم ضدّ الصدق وهو (الكذب) وهو عدم مطابقة الخبر للواقع ، وضدّ الأمانة وهو (الخيانة) وهي عدم حفظ ظواهرهم وبواطنهم من التلبس بالمعاصي كأن يحصل منهم زنا أو شرب خمر أو كبر أو حسد أو غيرها ، وضدّ التبليغ ، وهو (كتمان ما أمروا بتبليغه للخلق) ، وضدّ الفطنة وهو الغفلة وعدم التيقظ .

[وَيَجُوزُ فِي حَقِّهِمْ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مَا هُوَ مِنَ الْأَعْرَاضِ الْبَشَرِيَّةِ الَّتِي لَا تُؤَدِّي إِلَى تَقْصِي فِي مَرَاتِبِهِمُ الْعَلِيَّةِ كَالْمَرَضِ وَنَحْوِهِ]

واعلم أن الرسل بشر مثلنا فيجوز في حقهم جميع الأعراض البشرية التي لا تخل بمنصب الرسالة ولا تكون منفرة للخلق عن الاجتماع بهم والأخذ عنهم ، وذلك كالأكل والشرب ، ومباشرة النساء حلالاً ، والأمراض غير المنفرة . وأما الأمراض التي تخل بمقام الرسالة . أو تنفر الخلق عنهم ، فهي مستحيلة عليهم ، وذلك كالجنون والجذام والبرص والعمى ، ولم يثبت أن شعيباً عليه السلام كان أعمى ، وما كان بأيوب عليه السلام من المرض فهو ألم تحت الجلد غير منفر ، وجميع ما يسمع من الحكايات المنفرة فهو باطل .

(فائدة)

السهم تنوع على الرسل فيما يلقونه عن الله تعالى وفي غيره من الأقوال

لأنه لو وقع منهم لأدركت الشبهة في قلوب بعض الضعفاء ، وهو يناق من نصيب الرسالة . وأما السهو في أفعالهم كالسهو في الصلاة وغيرها فهو حائز لحكمة . واعلم أن جميع ما ذكر في حق الرسل من الوجوب والاستحالة والجواز يلزمنا أن نقصد في حق الأنبياء أيضا ، وهم الذين أوحى الله تعالى إليهم بشرع ولم يأمرهم بتقليده للخلق ، لأنه ربما يرجع إليهم الناس في الاستفتاء من أحكام شرائع الرسل قبلهم .

[أَمَّا بُرْهَانُ وَجُوبِ صِدْقِهِمْ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فَلَا يُنْهَمُ لَوْمْ يَصْدُقُوا لِلزِّمِ الْكَذِبُ فِي خَبَرِهِ تَعَالَى لِتَصْدِيقِهِ تَعَالَى لَهُمُ بِالْمُعْجَزَةِ النَّازِلَةِ مَنَزِلَةً قَوْلِهِ تَعَالَى : صَدَقَ عَبْدِي فِي كُلِّ مَا يُبْلَغُ عَنِّي] .

اعلم أن للمعجزة التي خلقها الله تعالى على أيدي الرسل ، وهي الأمر المخارق للعادة المقرون بالتحدى مع عدم المعارضة . والتحدى هو دعوى الرسالة تنزل من الله عز وجل منزلة قوله تعالى « صدق عبدي في كل ما يبلغ عني » . فلو جاز الكذب في حق الرسل لجاز الكذب في حق الله تعالى ، لأن تصديق الكاذب كاذب والكذب على الله تعالى محال ، فما أدعى إليه وهو جواز الكذب على الرسل محال ، فيثبت نقيضه وهو ثبوت تصديقهم .

واعلم أنه إذا ظهر الأمر المخارق للعادة على يد الرسول قبل دعواه النبوة أو الرسالة سمي إرهابا : أي تأسيسا للرسالة . وإذا ظهر على يد ظاهر الصلاح والعدالة وليس عنده دعوى النبوة والرسالة سمي كرامة وكرامة الأولياء نابتة لورود النصوص الشرعية بذلك ، وإذا ظهر على يد فاسق ظاهر الفسق سمي استدراجا ، وإذا ظهر على يد مستور الحال لا يعلم أنه صالح أو فاسق سمي معونة : أي إعانة من جانب الله تعالى ، وبذلك تعلم الفرق بين كل واحد من الخصال ، والله أعلم .

[وَأَمَّا بَرَاهَانُ وَجُوبِ الْأَمَانَةِ لَهُمْ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، فَلَا يُهِمُّ
لَوْ خَانُوا بِفِعْلِ مُحَرَّمٍ أَوْ مَكْرُوهٍ لَا تَقَلُّبَ لِلْحَرَمِ أَوْ لِلْمَكْرُوهِ طَاعَةً
فِي حَقِّهِمْ، لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَنَا بِالْإِقْتِدَاءِ بِهِمْ فِي قَوْلِهِمْ وَأَفْعَالِهِمْ
وَلَا بِأَمْرِ اللَّهِ تَعَالَى بِفِعْلِ مُحَرَّمٍ وَلَا مَكْرُوهٍ وَهَذَا بِمَعْنِيهِ، هُوَ بَرَاهَانُ
وَجُوبِ الثَّالِثِ].

المعنى - الدليل على ثبوت الأمانة للرسل عليهم الصلاة والسلام : أنهم
لو خابوا بفعل محرم أو مكروه لكنا مأمورين بالاعتداء بهم في غير ما يخص
بهم ، وكوننا مأمورين بالمحرّمات أو المكروهات لا يصحّ شرعا لقوله تعالى
- قل إن الله لا يأمر بالفحشاء - فيكون فعل الرسل المحرم والمكروه غير
صحيح شرعا أيضا من باب أولى ، فثبت لهم الأمانة وهو المطلوب (وهذا بهينه
هو برهان وجوب الثالث) يعني أن هذا الدليل الذي علمته هو بهينه دليل
وجوب الثالث ، وهو التبليغ . وبيان ذلك أنهم لو لم يبلغوا لكنموا ، ولو
كنموا لكننا مأمورين بالاعتداء بهم في الكتمان . والكتمان محرم ملعون
فاعله والله تعالى لا يأمر بمحرّم ولا مكروه، فلا يصح منا شرعا فأبضا لا يصح
من الرسل شرعا من باب أولى فيثبت وجوب التبليغ لهم وهو المطلوب .

[وَأَمَّا دَلِيلُ جَوَازِ الْأَعْرَاضِ الْبَشَرِيَّةِ عَلَيْهِمْ فَمُشَاهَدَةُ وَقُوعِهَا
بِهِمْ إِمَّا لِمَعْظِمِ أَجْرِهِمْ، أَوْ لِلتَّشْرِيعِ أَوْ لِلتَّلَاسُّلِ عَنِ الدُّنْيَا أَوْ لِلتَّجَبُّهِ
نَاحِيَةً قَدَرَهَا عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى وَعَدَمِ رِضَايَ بِهَا دَارَ جَزَاهُ لَا نَبِيَّائِهِ
وَأَوْلِيَّائِهِ بِاعْتِبَارِ أَخْوَالِهِمْ فِيهَا عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ].

المعنى - الدليل على جواز الأعراض البشرية على الرسل عليهم الصلاة
السلام مشاهدة وقوعها بهم عن عاصمهم وبلوغ ذلك بالتواتر لمن بعدهم ،

وليس بعد البيان بيان، لأنهم عليهم الصلاة والسلام عرضوا وأكلوا وشربوا وتزوجوا . ثم بين المصنف فوائد وقوع الأعراض البشرية بهم وهي كثيرة : منها تعظيم أجرهم في صرهم وأذية الخلق لهم . ومنها تشريع الأحكام كما علمنا أحكام السهو من سهو نديننا عليه الصلاة والسلام ، وعلينا كيف تؤدى الصلاة في المرض والخوف من فعله عليه الصلاة والسلام عند ذلك . ومنها التسلي عن الدنيا ووجود اللذة والراحة عند فقدها . ومنها التنبيه لحسة قدر الدنيا عند الله تعالى بما يراه العاقل من مقاساة هؤلاء الرسل الكرام لشدائدها وقد أعرضوا عن زخرفها الذي غرت كثيرا من الحق . فاذا نظر العاقل في أحوال الأنبياء عليهم الصلاة والسلام في الدنيا علم أنها لا قدر لها عند الله لأنها لو كانت دار جزاء لجهلهم فيها لأنهم أكثر الخلق عبادة وأشد هم طاعة والله أعلم .

أسئلة على ما تقدم

عرف الرسول ، واذكر الفرق بينه وبين النبي . بين الواجب في حق الرسل ، ثم ما يجوز في حقهم . عرف الصدق ، واذكر الدليل على ثبوته الرسل . بين معنى الأمانة ، ثم اذكر الدليل على ثبوتها الرسل . عرف المعجزة والارهاص ، واذكر الفرق بينهما . بين ما تعرفه من الكلام على سهو الرسل هل يجوز ثبوته لهم أو يمتنع ؟ اذكر الدليل على جواز الأعراض البشرية على الرسل .

[وَيَجْمَعُ مَعَانِيَ هَذِهِ الْعَقَائِدِ كُلُّهَا قَوْلُ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ ، إِذْ مَعْنَى الْأَلُوْهِيَّةِ اسْتِغْنَاءُ الْإِلَهِ عَنْ كُلِّ مَاسِوَاهُ وَافْتِقَارُ كُلِّ مَاعَدَاهُ إِلَيْهِ ، فَهَذَا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ : لَا مُسْتَعْنِي عَنْ كُلِّ مَاسِوَاهُ وَمُسْتَقَرًّا إِلَيْهِ كُلُّ مَاعَدَاهُ إِلَّا اللَّهُ تَعَالَى] .

المعنى — هذه العقائد كلها التي تقدمت تدرج تحت معنى لا إله إلا الله

محمد رسول الله ، وبين ذلك بنفسير معنى الألوهية أن معناها (استغناء الإله عن كل ما-واه وافتيقار كل ما-سواه إليه) ومعنى الجملة كلها (لا مستغنى عن كل ما-سواه ومفتقرا إليه كل ما-عده إلا الله تعالى) . وهذا كلام ظاهر

[أَمَّا اسْتِغْنَاؤُهُ جَلَّ وَعَزَّ عَنْ كُلِّ مَا سِوَاهُ فَهُوَ يُوجِبُ لَهُ تَعَالَى الْوُجُودَ وَالْقِدَمَ وَالْبَقَاءَ وَالْمُخَالَفَةَ لِلْحَوَادِثِ وَالْقِيَامَ بِالنَّفْسِ ، وَالتَّنَزُّهُ عَنِ النِّقَاصِ ، وَيَدْخُلُ فِي ذَلِكَ وَجُوبُ السَّمْعِ لَهُ تَعَالَى ، وَالْبَصَرِ وَالْكَلَامِ ، إِذْ لَوْ لَمْ تَجِبْ لَهُ هَذِهِ الصِّفَاتُ لَكَانَ مُحْتَاجًا إِلَى الْمُحْدَثِ أَوْ الْمَعْلُولِ أَوْ مَنْ يَدْفَعُ عَنْهُ النِّقَاصَ] .

اعلم أن المصنف لما ذكر معنى الألوهية للشتملة على معنيين أحدهما : استغناؤه تعالى عن كل ما-سواه . والثاني افتقار كل ما-سواه إليه تعالى أخذ يذكر ما يندرج من عقائد الإيمان تحت المعنى الأول ، ثم ما يندرج مها تحت المعنى الثاني ، فذكر أنه يندرج تحت المعنى الأول (الوجود ، والقدم ، والبقاء ، والمخالفة للحوادث ، والقيام بالنفس . والتنزه عن النقص ، ويدخل في ذلك) أى في تنزهه تعالى عن النقص (السمع ، والبصر ، والكلام) ولوازمها وهي كونه تعالى : جميعا ، وبصيرا ، ومستكلما ثم بين وجه استلزام استغنائه تعالى عن كل ما-سواه بقوله : (إذ لو لم تجب له هذه الصفات إلى آخره) يعنى لو لم تجب له هذه الصفات لم يكن مستغنيا عن كل ما-سواه ، بل يكون محتاجا إلى المحدث أو الملل : أى الذات أو إلى من يدفع عنه النقص والكل باطل .

[وَبِوُحْدِهِ مِنْهُ تَنَزُّهُهُ تَعَالَى عَنِ الْأَغْرَاضِ فِي أَعْمَالِهِ وَأَحْكَامِهِ ، وَإِلَّا لَزِمَ انْفِتِقَارُهُ إِلَى مَا يُحْصَلُ غَرَضُهُ ، كَيْفَ وَهُوَ جَلَّ وَعَزَّ الْغِنَى عَنْ كُلِّ مَا سِوَاهُ] .

المعنى - يندرج تحت المعنى الأول أيضا تنزهه تعالى عن الأغراض بمعنى أنه لا غرض له في فعل من الأفعال ولا حكم من الأحكام الخمسة ، وهي : الإيجاب والتدب ، والتحریم ، والكرهية ، والنخير والغرض الذي تنزه الله تعالى عنه عبارة عن وجود باعث يبعثه تعالى على إيجاد فعل من الأفعال ، أو على حكم من الأحكام الشرعية من مراعاة مصلحة تعود عليه ، أو على خلقه ، وكلا الأمرين محال في حقه تعالى . أما عودها عليه فقد أبطله بقوله : (وإلا لزم افقاره إلى ما يحصل غرضه إلى آخره) أى فلا يكون مستغنيا عن كل ما سواه تعالى وهو باطل .

[وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَيْضاً أَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ فِعْلُ شَيْءٍ مِنَ الْمُسْكِنَاتِ وَلَا تَرْكُهُ ، إِذْ لَوْ وَجَبَ عَلَيْهِ تَعَالَى شَيْءٌ مِنْهَا عَقْلًا كَالثَّوَابِ مَثَلًا لَكَانَ جَلٌّ وَعِزٌّ مُفْتَقِرًا إِلَى ذَلِكَ الشَّيْءِ لِيَتَكَمَّلَ بِهِ غَرَضُهُ إِذْ لَا يَجِبُ فِي حَقِّهِ تَعَالَى إِلَّا مَا هُوَ كَمَالٌ لَهُ كَيْفَ وَهُوَ جَلٌّ وَعِزٌّ أَلْفَنِي عَنْ كُلِّ مَا سِوَاهُ] .

المعنى - يندرج تحت المعنى الأول أيضا القسم الثاني من الغرض ، وهو الذي يعود على خلقه ، والدليل على تنزهه عنه قد ذكره المصنف بقوله (إذ لو وجب عليه إلى آخره) بمعنى لو لم تنزه عن الأغراض بل كان يجب عليه تعالى فعل شيء من المسكنات أو تركه لزم احتياجه إلى من يدفع عنه النقص ، وهو تلك المصلحة فيتكمل بها وهو محال في حقه تعالى

[وَأَمَّا مُفْتَقَرُ كُلِّ مَا عَدَاهُ إِلَيْهِ جَلٌّ وَعِزٌّ فَهُوَ يُوجِبُ لَهُ تَعَالَى الْحَيَاةَ وَالْعُمُومَ الْقُدْرَةَ وَالْإِرَادَةَ وَالْعِلْمَ . ذَلْ لَوْ أَنَّ شَيْءًا مِنْهَا لَمَّا أُمْكِنَ أَنْ يُجَدَّ شَيْءٌ مِنَ الْحَوَادِثِ فَلَا يَفْتَقِرُ إِلَيْهِ شَيْءٌ كَيْفَ وَهُوَ الَّذِي يَفْتَقِرُ إِلَيْهِ كُلُّ مَا سِوَاهُ] .

المعنى — القسم الثانى من معنى الألوهية ، وهو افتقار كل ماسواه إليه تعالى يستلزم الحياة : وعموم القدرة . والإرادة . والعلم إذ لو اتنى شيء منها لم يأت له إيجاد ولا إعدام ، فلا يفتقر إليه شيء ، وكيف لا يفتقر إليه شيء ؟ وهو الذى يفتقر إليه كل ماسواه .

وَيُوجِبُ لَهُ تَعَالَى أَيْضاً الْوَحْدَانِيَّةَ ، إِذْ لَوْ كَانَ مَعَهُ ثَانٍ فِي الْأُلُوْهِيَّةِ لَمَا أَفْتَقَرَ إِلَيْهِ شَيْءٌ لِلزُّومِ عَجْزِهَا حِينَئِذٍ ، كَيْفَ ؟ وَهُوَ الَّذِى يَفْتَقِرُ إِلَيْهِ كُلُّ مَاسِوَاهُ] .

المعنى — يندرج تحت القسم الثانى من معنى الألوهية (الوحدانية) لأنه تقدم أن وجود ثان يستلزم عجزها معا ، والعاجز لا يتأتى أن يوجد شيئا فلا يفتقر إليه شيء ، وكيف ذلك مع أنه الذى يفتقر إليه كل ماسواه ، فقد دخل فى استثنائه تعالى عن كل ماسواه ثلاث عشرة صفة من الواجبات فى حقه تعالى ، ودخل فيه أيضا مثل عددها من المستحيلات ، ودخل فيه الجائز فى حقه تعالى ، ودخل فى وجوب افتقار كل ماسواه إليه السبعة الباقية مما يجب فى حق الله تعالى ، واستلزم ذلك استحالة أضدادها عليه ، فقد كمل الواجب والجائز والمستحيل .

[وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَيْضاً حَدُوثُ الْعَالَمِ بِأَسْرِهِ ، إِذْ لَوْ كَانَ شَيْءٌ مِنْهُ قَدِيمًا لَكَانَ ذَلِكَ الشَّيْءُ مُسْتَفْنِيًا عَنْهُ تَعَالَى ، كَيْفَ ؟ وَهُوَ الَّذِى يَجِبُ أَنْ يَفْتَقَرَ إِلَيْهِ كُلُّ مَاسِوَاهُ] .

المعنى — يندرج تحت القسم الثانى أيضا حدوث العالم جميعه ، وهو وجوده بعد العدم . بيان ذلك أنك علمت سابقا أن ماثبت قدمه استحالة عدمه ، فلو كان شيء من العالم قديما لكان واجب الوجود لا يقبل العدم ،

وإذا كان لا يقبل العدم يكون مستغنيا عنه تعالى، كيف ذلك؟ وكلّ ماسواه .
مفتقر إليه ، فوجب الحدوث لكلّ ماسواه .

[وَيُوْخَذُ مِنْهُ أَيْضاً أَنَّهُ لَا تَأْثِيرَ لَشَيْءٍ مِنَ الْكَائِنَاتِ فِي أَثَرٍ مَا
وِلَّا لَزِمَ أَنْ يَسْتَفْنَى ذَلِكَ الْأَثَرُ عَنْ مَوْلَانَا جَلَّ وَعَزَّ كَيْفَ وَهُوَ
الَّذِي يَفْتَقِرُ إِلَيْهِ كُلُّ مَاسِوَاهُ عُمُومًا حَتَّى كُلِّ حَالٍ ، هَذَا إِنْ قَدَّرْتَ
أَنْ شَيْئًا مِنَ الْكَائِنَاتِ يُؤَثِّرُ بِطَبْعِهِ ، وَأَمَّا إِنْ قَدَّرْتَهُ مُؤَثِّرًا بِقُوَّةِ جَعْلِهَا
اللَّهُ فِيهِ كَمَا يَزْعُمُهُ كَثِيرٌ مِنَ الْجَهْلَةِ نَذَلِكَ مُحَالٌ أَيْضًا لِأَنَّهُ يَصِيرُ حِينَئِذٍ
مَوْلَانَا جَلَّ وَعَزَّ مُفْتَقِرًا فِي إِيجَادِ بَعْضِ الْأَفْعَالِ إِلَى وَاسِطَةٍ ، وَذَلِكَ
بَاطِلٌ لِمَا عَرَفْتَ مِنْ وَجُوبِ اسْتِغْنَائِهِ جَلَّ وَعَزَّ عَنْ كُلِّ مَاسِوَاهُ] .

اعلم أنه لو خرج عن قدرته أى يمكن بأن لم تؤثر فيه قدرته تعالى لزم
عدم افتقاره إليه تعالى ، بل إنما يفقر إلى من أوجده فقط، كيف ذلك؟ وكلّ
ماسواه مفتقر إليه تعالى كلّ الافتقار ، وبهذا يبطل مذهب القدرية القائلين
بتأثير قدرة الشخص في الأفعال الاختيارية ، ويبطل مذهب الطبايعيين
القائلين بتأثير الطبايع ، والأخرجة ككون الطعام مشبعًا والماء صهويًا ، وهم
مختلفون في اعتقادهم تأثير تلك الأمور ، فمنهم من يعتقد أن تلك الأشياء تؤثر
بطبيعتها ولا خلاف في كفرهم ، ومنهم من يعتقد أنها تؤثر بقوة جعلها الله تعالى
فيها ، ونبعمهم على هذا كثير من عامة المؤمنين ، وإليه أشار المصنف بقوله :
(كما يزعمه كثير من الجهلة) ولا خلاف في بدعتهم ، ولكن الواجب علينا
أن نعتقد أن هذه الأشياء لا تأثير لها أصلاً . وبهذا ظهر أن قول من قال :
إنها تؤثر بطبيعتها يبطل بافتقار كل ماسواه إليه ، لأنها لو كانت تؤثر بطبيعتها
لزم أن يفتر ذلك الأثر إلى الطبيعة فيفتنى عن الله تعالى ، وهو محال
لافتقار كل ماسواه إليه . وأما من قال أنها تؤثر بقوة جعلها الله فيها ، فيبطله

قوله باستغناؤه تعالى عن كل ماسواه ، لأنه لو كان كذلك لزم أن يكون الله تعالى لا يقدر على فعل شيء من الممكنات إلا بواسطة القوة ، فيكون مفتقرا إليها ، وهو محال لاستغناؤه عن كل ماسواه .

[قَدْ بَانَ لَكَ تَضَمُّنُ قَوْلِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ لِلْأَقْسَامِ الثَّلَاثَةِ الَّتِي يَجِبُ عَلَى الْمُكَافِ مَعْرِفَتَهَا فِي حَقِّ مَوْلَانَا جَلَّ وَعَزَّ وَهِيَ مَا يَجِبُ فِي حَقِّهِ تَعَالَى وَمَا يَسْتَحِيلُ وَمَا يَجُوزُ] .

المعنى — قد ظهر أن معنى لا إله إلا الله قد اشتمل على الصفات العشرين الواجبة لله تعالى وأضدادها العشرين المستحيلة عليه تعالى والجائز في حقه تعالى التي يجب على المكاف اعتقادها . فقد عرفتها تفصيلا فيما تقدم ، وإجمالا في معنى لا إله إلا الله .

[وَأَمَّا قَوْلُنَا مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَيَدْخُلُ فِيهِ الْإِيمَانُ بِسَائِرِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ السَّمَاوِيِّ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ لِأَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ جَاءَ بِتَصْدِيقِ جَمِيعِ ذَلِكَ كُلِّهِ] .

المعنى — تصديق النبي عليه الصلاة والسلام في أنه رسول الله بسبب ما دلّت عليه معجزاته التي لا تحصى يستلزم التصديق بكل ما جاء به ، ومن جملة ما جاء به التصديق بوجود جميع الأنبياء وعصمتهم ، وأن الله تعالى أوحى إليهم الشرائع وأيدهم بالمعجزات الدالة على صدقهم . والتصديق بوجود الملائكة ، وبأنهم عباد الله تعالى لا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون ، وهم أجسام مخلوقة من نور لا يأكلون ، ولا يشربون ، ولا يتناكحون ، ولا ينامون ، ولا يحاسبون . والتصديق بوجود الكتب السماوية ونزولها على الرسل في الألواح أو على لسان ملك ، والتصديق بوجود اليوم الآخر ، وهو يوم القيامة ، وما اشتمل عليه من البعث ، والحساب ، والعصا ، والليزان .

والتصديق بأحياء هذه الأبدان من القبور بأعيانها المسمى بالنشر ، ثم سوقها إلى المحشر وهو المسمى بالمحشر . والتصديق بحوضه عليه الصلاة والسلام ترده هذه الأمة كلها ، ويطرد عنه الكفار وغيرهم ، فيشربون منه ، ولا يجوعون ، ولا يظمئون بعده أبدا . والتصديق بشفاعته عليه الصلاة والسلام وغيره من الأنبياء والعلماء والصالحين ، فيشفع صلى الله عليه وسلم لإراحة الخلق ولو كفارا من طول الموقف ليعجل الله حسابهم . والتصديق بالصراط ، وهو جسر محدود على ظهر جهنم أرق من الشعرة واحدة من السيف يمر عليه الأنبياء والملائكة وغيرهم ذاهبين إلى الجنة . والتصديق بالميزان ، وهو على هيئة ميزان الدنيا توزن فيه الأعمال . والتصديق بغير ذلك .

[وَيُؤْخَذُ مِنْهُ وَجُوبُ صِدْقِ الرُّسُلِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَاسْتِحَالَةُ الْكَذِبِ عَلَيْهِمْ ، وَإِلَّا لَمْ يَكُونُوا رُسُلًا أُمْنَاءَ لِمَوْلَانَا الْعَالِمِ بِالْخَفِيَّاتِ جَلَّ وَعَزَّ ، وَاسْتِحَالَةُ فِعْلِ النَّهْيَاتِ كُلِّهَا لِأَنَّهُمْ أُرْسِلُوا لِيُعَلِّمُوا النَّاسَ بِأَقْوَالِهِمْ وَأَفْعَالِهِمْ وَسُكُونِهِمْ ، فَيَلْزَمُ أَنْ لَا يَكُونَ فِي جَمِيعِهَا مُخَالَفَةٌ لِأَمْرِ مَوْلَانَا جَلَّ وَعَزَّ الَّذِي اخْتَارَهُمْ عَلَى جَمِيعِ خَلْقِهِ وَأَمْنَهُمْ عَلَى سِرِّ وَحْيِهِ]

اعلم أن علم المولى سبحانه وتعالى محيط بما لانهاية له ، والجهل وما في معناه مستحيل عليه تعالى فيلزم أن تصديقه تعالى المرسل مطابق لما في علمه من الصدق والأمانة الثابتين لهم ، فيستحيل أن يكونوا في نفس الأمر على خلاف ما علم الله تعالى ، وقد أمرنا الله تعالى بالاعتداء بهم في أقوالهم وأفعالهم ، فيلزم أن يكون جميعها على وفق ما يرضاه تعالى لأنهم أمناء مبلغون الرسالة عن الله تعالى ، وهو الذي اختارهم على جميع الخلق وأمنهم على سِرِّ وَحْيِهِ ، فلا يكونون مخالفين له في شيء أصلا وهو المطلوب .

[وَيُؤْخَذُ مِنْهُ جَوَازُ الْأَعْرَاضِ الْبَشَرِيَّةِ عَلَيْهِمْ ، إِذْ ذَاكَ لَا يَقْدَحُ فِي رِسَالَتِهِمْ وَعُلُوُّ مَنْزِلَتِهِمْ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى بَلْ ذَاكَ مِمَّا يَزِيدُ فِيهَا . فَقَدْ بَانَ لَكَ تَضَمُّنُ كَلِمَتِي الشَّهَادَةِ مَعَ قَوْلَةِ حُرُوفِهَا لِجَمِيعِ مَا يَجِبُ عَلَى الْمُكَلَّفِ مَعْرِفَتُهُ مِنْ عَقَائِدِ الْإِيمَانِ فِي حَقِّهِ تَعَالَى وَفِي حَقِّ رُسُلِهِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ] .

اعلم أن معنى محمد رسول الله ، الرسالة نابتة لمحمد عليه الصلاة والسلام وبالقياس عليه تثبت الرسالة لإخوانه للرسلين ، فلا يمنع في حقهم عليهم الصلاة والسلام إلا ما يقدح في رتبة الرسالة . ولا يخفى أن الأعراض البشرية من الأمراض ونحوها لا تتخلل بشيء من مراتب الأنبياء عليهم الصلاة والسلام . فظهر لك من هذا كله أن معنى لا إله إلا الله محمد رسول الله اشتمل على الواجب في حق الله ، وفي ضمنه المستحيل عليه تعالى ، والجائز في حقه . والواجب للرسل ، وفي ضمنه المستحيل عليهم ، والجائز في حقهم ، وجميع السمعيات من الحشر والنشر والصراط والميزان إلى آخره .

[وَلَقَدْ هَمَّ بِهَا لَاحْتِصَارِهَا مَعَ اشْتِمَالِهَا عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ جَعَلَهَا الشَّرْعُ تَرْجَمَةً عَلَى مَا فِي الْقَلْبِ مِنَ الْإِسْلَامِ وَلَمْ يُقْبَلْ مِنْ أَحَدٍ الْإِيمَانُ إِلَّا بِهَا] .
المعنى — لعل السر الإلهي في اختيار هذه الكلمة المشرفة في قبول الإيمان بها دون غيرها مما يدل على ثبوت الوحدةانية له تعالى والرسالة لرسوله عليه الصلاة والسلام أنها اشتملت على أمرين اختصار حروفها والاشتغال على جميع معاني عقائد التوحيد ، وذلك من جملة ما خص به رسول الله صلى الله عليه وسلم من الكلام الجوامع التي لا تنحصر معانيها .

[فَسَلَى الْعَاقِلُ أَنْ يُكْثَرَ مِنْ ذِكْرِهَا مُسْتَحْضِرًا لِمَا أُخْتَوَتْ عَلَيْهِ مِنْ عَقَائِدِ الْإِيمَانِ حَتَّى تَخْرُجَ مَعَ مَعْنَاهَا بِلَعْنِهِ وَدَمِهِ ،

فَإِنَّهُ يَرَى لَهَا مِنَ الْأَسْرَارِ وَالْعَجَائِبِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى مَا لَا يَدْخُلُ
تَحْتَ حَصَرٍ . وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ ، لَأَرْبَ غَيْرُهُ وَلَا مَعْبُودَ سِوَاهُ ، نَسْأَلُهُ
مُسَبِّحَانَهُ وَتَعَالَى أَنْ يَجْعَلَ لَنَا وَأَحِبَّتَنَا عِنْدَ الْمَوْتِ نَاطِقِينَ بِكَلِمَةِ
الشَّهَادَةِ عَالِمِينَ بِهَا . وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ كُلَّمَا ذَكَرَهُ
الْعَالَمُونَ وَغَفَلَ عَنْ ذِكْرِهِ الْغَافِلُونَ ، وَرَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ أَهْلِ
رَسُولِ اللَّهِ أَجْمَعِينَ] .

المعنى — إذا كان قدر هذه الكلمة المشرفة من أعظم الأمور تعين على
العاقل الذي يريد الفوز بالنعيم أن يذكر هذه الكلمة للمشرفة في كل
وقت ، وأراد المصنف بقوله : حتى تخرج إلى آخره غلبة النطق بها على لسانه
فلا يلجأ إليها ، ومعناها على قلبه حتى لا يفتر اللسان عن الذكر ، ولا القلب
عن استحضار معناها ، وقوله (فإنه يرى لها من الأسرار والعجائب إن شاء
الله تعالى ما لا يدخل تحت حصر) أراد بالأسرار ما يزين الله به باطنه من
العارف والأوصاف المحمودة : فمنها الاتصاف بالزهد ، والمراد به تجرد القلب من
ميله إلى التعلق بالأمور الفانية من مال وبنين . ومنها التوكل وهو في اللغة :
العجز والاعتماد على الغير ، وفي الاصطلاح : ثقة القلب بالله تعالى بحيث يسكن
عن الانزعاج والقلق عند تعذر المعيشة ، ولا يضرب في توكله تلبس ظاهره
بالأسباب كالصناعة ، والتجارة ، وتعاطي الدواء للصحة لأن التوكل محله القلب
وحركة الظاهر لا تنافيه . ومنها الحياء ، وهو في اللغة : انقباض وخشية يجدهما
الإنسان من نفسه عند ما يطلع منه على فيج ، وفي الاصطلاح : تعظيم الله
تعالى بدوام ذكره ، وامتنال أمره ونهيه ، ومنها الغنى ، والمراد به هنا : غنى
القلب بسبب سلامته من كل ما يشغله عن الله تعالى من مال وبنين فلا يفترض
على الأحكام بلو ولا بلعل لعله بمن صدرت منه عز وجل للنفرد بالخلق

والتدبير . ومنها الإيثار على نفسه بما لا يذمه الشرع وغير ذلك ، وأراد للصنف بالعجائب الكرامات ، وهي الأمور الخارقة للعادة . والراد من التوفيق في كلامه خلق قدرة الطاعة في العبد . وفقنا الله تعالى جميعا لما فيه رضاه بجاء أكرم رسله وأشرف خلقه سيدنا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم ، والحمد لله أولا وآخرا .

تم تلخيص هذا الكتيب في شهر ذى الحجة آخر شهور سنة ١٣٣٠ هجرية ، على صاحبها أفضل السلام وأزكى التحية .

بحمد الله تعالى تم طبع كتاب (العقائد الدرية)

مصححاً بمعرفة لجنة التصحيح بشركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر

القاهرة في { ١٨ جماد ثان ١٣٧٧ هـ
٨ يناير ١٩٥٨ م

[١ / ١ / ٢٠٠٠ / ١٩٥٨ م]

- ٢ خطبة الكتاب
- ٣ مبادئ علم التوحيد
- ٤ مقدمة في الحكم العقلي وأقسامه وتعريف كل قسم
- ٨ الصفات الواجبة لله تعالى
- ١٦ المستحيل في حقه تعالى
- ١٩ الجائز في حقه تعالى
- ٢٠ براهين الصفات الواجبة له تعالى
- ٢٦ الصفات الواجبة للرسول عليهم الصلاة والسلام
- ٢٧ المستحيل والجائز في حقهم
- ٢٨ براهين الصفات الواجبة لهم
- ٢٩ دليل جواز الأعراض البشرية عليهم
- ٣٠ بيان أن كلمة التوحيد تجمع العقائد كلها
- ٣٥ بيان أن قولنا «محمد رسول الله» يدخل فيه الإيمان بسائر الأنبياء والكتب السماوية واليوم الآخر
- ٣٦ ويؤخذ منه وجوب صدق الرسل واستحالة الكذب عليهم
- ٣٧ ويؤخذ منه جواز الأعراض البشرية عليهم ، عليهم الصلاة والسلام